تاريخ الإرسال: 2019/04/11 تاريخ القبول:2019/06/11

مشكلة الفساد والتنمية – الآثار والتداعيات

The problem of corruption and development -effects and repercussions-

د.علي بقشيش
جامعة عمار ثليجي بالأغواط (قسم العلوم السياسية – كلية الحقوق والعلوم السياسية)
a.bakchiche2016@gmail.com

مُلخص البحث

تتناول هذه الورقة البحثية اثر الفساد على عملية التنمية.حيث يشغل موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنذ الحرب العالمية الثانية حيزاهاما في النقاشات العلمية والسياسية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وفي المنظمات الدولية والإقليمية كهيئة الأمم المتحدة، واذا كانت التنمية في النصف الثاني من القرن العشرين عانت من شح الموارد ونقص الامكانيات المادية وعدم تأهيل الموارد البشرية واختلال العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، فان نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي شهدت تفشي واستفحال ظاهرة الفساد الذي أصبح يستنزف الموارد المادية للمجتمعات مما أثر على نوعية البنية التحتية وسوء ادارة المرافق العمومية وتدني مستوى الخدمات.

الكلمات المفتاحية : الفساد ، التنمية ، المنظمات الدولية والإقليمية ، الموارد ، المؤشرات والإحصائيات.

Summary :

This paper examines the impact of corruption on the development process. Since the Second World War، the theme of economic and social development has been the subject of political and scientific debates in both developed and developing countries، as well as in international and regional organizations such as the United Nations body ، if development in the second half of the 20th century suffered from scarce resources، lack of

material resources، lack of human resource rehabilitation and the disruption of relations between developed and underdeveloped countries، the end of the last century and the beginning of the century witnessed the spread and deepening of the phenomenon of corruption، which has become depleted The material resources of the communities، which affected the quality of infrastructure، poor management of public utilities and the low level of services.

Key words: Corruption، development، international and regional organizations، resources، indicators and statistics

مقدمة :

يشغل موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنذ الحرب العالمية الثانية حيزا هاما في النقاشات العلمية والسياسية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وفي المنظمات الدولية والإقليمية كهيئة الأمم المتحدة، وقد ظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي إختصت بدراسة أوضاع التخلف الإقتصادي والتنمية من جوانبها المختلفة ،كما مرت عملية التنمية في البلدان النامية بعدة مراحل وتعرضت الى العديد من الصعوبات والمشاكل. وقد شكل الفساد بمختلف أشكاله السياسية والاقتصادية والادارية والاجتماعية أحد أهم معيقات التنمية وكان له بالغ الأثر على أدائها ونتائجها.

والتكنولوجية واذا كانت التنمية في النصف الثاني من القرن العشرين عانت من شح الموارد ونقص الامكانيات المادية وعدم تأهيل الموارد البشرية واختلال العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، فان نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي شهدت تفشي واستفحال ظاهرة الفساد الذي أصبح يستنزف الموارد المادية للمجتمعات مما أثرعلى نوعية البنية التحتية ومختلف الالخدمات والمرافق الأخرى.

وعليه نطرح الاشكالية التالية: ماهي أثار وتداعيات ظاهرة الفساد على عملية التنمية؟

سنحاول في هذه الورقة البحثية أن نتعرض الى أهم تداعيات وأثار الفساد على عملية التنمية معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي مدعما ببعض المؤشرات والاحصائيات المستقاة من تقارير المنظمات الدولية والهيئات الحكومية المحلية.

وسنحاول تناول الموضوع من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : مفهوم التنمية وأبعادها

المبحث الثاني : الفساد، المفهوم والأسباب

المبحث الثالث : الفساد وإنعكاساته على التنمية

أهمية الدراسة:

تهدف الدراسة الى توضيح المفاهيم المتعلقة بالتنمية والمراحل التي قطعتها والأبعاد المختلفة لعملية التنمية– سياسية اقتصادية واجتماعية–. ومن جهة اخرى توضح الدراسة المفاهيم المتعلقة بظاهرة الفساد والأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن ثمة توضيح و تبيان الأثار السلبية التي يتركها الفساد على عملية التنمية، ممايستعى اعتماد استراتيجيات فعالة للحد من أثاره والانخراط في الجهود الدولية لمكافحته.

أهداف الدراسة:

1– تحديد الاطار المفاهيمي والنظري لعملية التنمية ومعرفة مختلف أبعادها.

2– تحديد مفهوم الفساد ومعرفة أسبابه.

2– ابراز العراقيل والمشكلات التي تعترض عملية التنمية.

3– توضيح الأثارالسلبية للفساد على عملية التنمية.

4– لفت عناية أصحاب القرار الى ضرورة التصدي لظاهرة الفساد بسياسات وطنية واضحة وبالتعاون مع مختلف الهيئات الاقليمية والدولية لمحاربته والحد من أثاره السلبية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على بعض المؤشرات الاحصائية الصادرة عن المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية للتدليل على خطورة الفساد.

المبحث الأول : مفهوم التنمية وأبعادها

المطلب الأول : مفهومها

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم المتداولة حيث أطلق على عملية تأسيس نظم إقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى "بعملية التنمية"،ويشير هذا المفهوم إلى التحول بعد الإستقلال في الستينيات من القرن الماضي في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وتبرزأهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والتقدم والنمو ...الخ، وقد ظهر مفهوم التنمية (Développement) بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوه في عصر المفكر الإقتصادي البريطاني آدم سميث Adam Smith الذي يعتبر أبو الرأسمالية الحديثة في الربع الأخير من القرن الثامن عشر (ق **18**) وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الإستثناء،حيث أن المصطلحان الشائعان في هذه الفترة للدلالة على حدوث التطور في المجتمع هما: التقدم الإقتصادي(Economic progress)

والتقدم المادي (Material progress)

وقد برز مفهوزم التنمية بداية في علم الإقتصاد حيث أستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ،بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة للحاجات الأساسية و الحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك للإستغلال[1].

ثم إنتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين حين ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية ،وتعرف التنمية السياسية "بأنها عملية تغيير إجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية " ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الإقتصادي والمشاركة الإنتخابية والمنافسة السياسية، وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية[2].

ولم تعد التنمية تلك المهمة المعنية بالإنماء الإقتصادي المحدد بالأرقام وموارد الدولة ونفقاتها ومتوسط دخل الفرد والناتج الإجمالي المحلي والدين الخارجي وما الى ذلك مما هو معروف في المفهوم التقليدي للتنمية، بل تطور هذا المفهوم ليعني قيام نظام متكامل متعدد الأوجه محوره أعضاء البشرية والمساهمة الإنسانية، وتحسين مستوى الإنسان والتوزيع العادل للثروة ورفع مستوى قدرات الانسان، وتوسيع خياراته،وتعطي التنمية بهذا المفهوم أولوية قصوى لإزالة الفقر،وإدماج المرأة في عملية التنمية،والإعتماد على الذات وحق الشعوب في سيطرتها على مواردها وثرواتها الطبيعية.و لهذا نلاحظ أن المجتمع الدولي أولى قضية التنمية أهمية قصوى من خلال مانصت عليه مواثيق منظمة الأمم المتحدة وخاصة (إعلان الحق في التنمية)الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في **4** ديسمبر سنة **1986**.[3]*حيث يعتبر الحق في التنمية هو من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، ويحق بموجبه لكل فرد ولجميع الشعوب أن تساهم وتشارك بشكل كامل في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية، وأن تتمتع بهذه التنمية بما في ذلك إعمال جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية إعمالا تاما،كما يشمل الحق في التنمية الإعمال الكامل لحق الشعوب في تقرير مصيرها غيرالقابل للتصرف والذي تمارس فيه الشعوب حقها في السيادة التامة على جميع مايتوفر لديها من ثروات وموارد طبيعية وكذلك الحق في الحياة.

ويفرق بعض الإقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة حيث تؤكد السيدة (Hicks) بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان

المتقدمة، كما يفرق (S'chumpeter) بين الإثنين بالقول بأن التنمية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما النمو هو تغير تدريجي ومستقر على الأمد الطويل، والذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الإدخار وفي السكان ،ويؤكد البروفسور(Bonne) بأن التنمية الإقتصادية تتطلب وتتضمن نوعا من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها.[4]

وعليه فإن عملية التنمية الإقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، ولهذا فإن التنمية أشمل من النمو إذ أنها تعني النمو زائد التغيير وأن التنمية ليست ظاهرة إقتصادية بل هي تتضمن أيضا محتوى إجتماعيا أيضا.

"وتحول مفهوم التنمية من النمو الإقتصادي فحسب إلى مفهوم الحد من التفاوت في الدخل وتحقيق العدالة في توزيعه وإزالة الفقر وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية إلى جانب النمو الإقتصادي".[5]

المطلب الثاني : أبعاد التنمية

الفرع الأول : البعد المادي للتنمية

إن هذا المفهوم المادي البحت للتنمية والذي كان سائدا في خمسينيات وستينيات القرن العشرين يركز البحث على الوسائل والطرق الكفيلة باستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة لإحداث تطور مادي في المجتمع، بما يحقق الرخاء المادي ويقلص الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

والتنمية الاقتصادية بهذا المعنى هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مع تحسن في التوزيع لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج.[6]

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا ، ذلك أن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي ،ولهذا فإن التنمية هي المفهوم الشامل والواسع لعملية التصنيع التي تتطلب إحداث جملة عوامل أهمها الثورة الصناعية ،وتهيئة القاعدة

الصناعية وإرتفاع مستوى التراكم الرأسمالي وإيجاد الأطر الملائمة لإحداث التغيير في البنيان الاجتماعي.

الجانب المادي للتنمية إذن يركّز على إحداث تغيّرات سريعة في البنى والهياكل الإقتصادية نحو الأفضل،وهذا ما أدى إلى نوع من التسابق بين البلدان النامية لبلوغ مستويات ومعدلات تقترب من البلدان المتقدمة مما أدى إلى العديد من الأخطاء والممارسات الفاسدة التي كان لها الأثر السلبي على التنمية.فهدف الزيادة السريعة والمثمرة في الدخل الفردي عبر الزمن أدى إلى إرتكاب أخطاء في تحديد الأولويات ورسم الأهداف، واعتماد الخطط والسياسات، لأن النظرة الإقتصادية للتنمية تبرز أن العامل الوحيد لتحقيقها هو النمو الاقتصادي فالتنمية تعني الإرتقاء بمستوى الحياة إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا وثقافيا[7].

الفرع الثاني: البعد الإجتماعي للتنمية

إن جوانب البعد الإجتماعي للتنمية تتمثل في الهياكل الإجتماعية وإتجاهات السكان والمؤسسات الوطنية، وتقليل الفوارق في المداخيل والقضاء على الفقر المدقع وإشباع الحاجات الأساسية وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى الحاجات الإنسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.

فالتنمية إذن هي عملية إجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية وليست إنجازات إقتصادية فقط، ،فهي عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم[8].

وبهذا فإن عملية التنمية هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته في العمل البناء والإبداع بما يحقق سعادته ورفاهيته وقد يصبح مفهوم التنمية عديم المعنى، ما لم تنعكس جوانبها المادية على الحياة الإجتماعية للإنسان، من خلال تطوير منشآت البنية التحتية ووسائل النقل وظروف السكن والهياكل الصحية والتعليمية والثقافية .

إن تقرير الأمم المتحدة لسنة **1990** حول التنمية البشرية ينص على أن التنمية هي توسيع الخيارات المتاحة للناس في مجالات العيش الصحي والحصول على المعارف والحصول على الموارد الضرورية للوصول إلى مستوى معيشي مناسب.[9]
ولهذا نجد أن الأمم المتحدة وضعت مؤشرات مادية وأخرى غير مادية لقياس التنمية كمستوى الدخل الفردي، ونسبة التغطية الصحية ومستوى التعليم...إلخ وهو ما يدل على أهمية إنعكاس الجوانب المادية للتنمية على حياة الناس.

الفرع الثالث: البعد السياسي التنمية

البعد السياسي للتنمية يتضمن التحرر من التبعية الإقتصادية،ولهذا نجد أن الخطاب السياسي في البلدان النامية بعد تحقيق الإستقلال السياسي هو ضرورة إعطاء بعدا لهذا الإستقلال بتحقيق التنمية الإقتصادية والتحرر من التبعية للخارج رغم أن الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادرالأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة، إلا أن هذه العناصر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية أو الذاتية للمحافظة على إستقلالية القرار الإقتصادي.

كما تتضمن التنمية مزيدا من الحرية السياسية والديمقراطية ومزيدا من المشاركة السياسية واللامركزية بإعطاء مزيدا من الحرية للمواطنين في تسيير شؤونهم بما يضمن مشاركة الضعفاء في صنع التنمية[10].

وقد نص قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم **41 . 128** الصادر في **4** ديسمبر **1986** المتضمن (إعلان الحق في التنمية) في مادته الأولى أن :" الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما .... ".[11]

وقد تبنت الأمم المتحدة إعلان الألفية الثالثة بشأن التنمية في سبتمبر **2000** والذي تضمن أهدافا أساسية تصبو إليها البشرية من أجل عيش أفضل تحققها الدول خلال الفترة الممتدة من سنة **2000** الى **2015** منها: القضاء على الفقر المدقع

والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الإبتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وخفض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة الأمراض كالإيدز والملاريا، وضمان الإستدامة البيئية وتطوير شراكة دولية من أجل التنمية.[12]

مع الملاحظة أن الأبعاد السياسية لعملية التنمية أصبحت تشمل حزمة من الشروط والمعايير العالمية كالحرية والديمقراطية وحرية الإعلام والحق في العمل الحزبي والنقابي والجمعوي، وشفافية العمليات الإنتخابية...الخ

المبحث الثاني: الفساد ،المفهوم والأسباب

المطلب الأول : مفهوم الفساد

الفساد نقيض الصلاح،فَسَدَ يَفْسِدُ وفَسَدَ فَسَادًا أو فَسُودًا فهو فَاسِدٌ وفَسِيدٌ فيهما ولا يقال إنْفسدَ وأَفْسَدتُهُ أنا،وقوله تعالى :« ويسعون في الأرض فسادا » نصب فسادا لأنه مفعول له أراد يسعون في الأرض للفساد .

فالفساد في اللغة مصدر الفعل فَسَدَ ، جاء في مختار الصحاح فَسَدَ الشَيء يُفْسِدُ بالضم فهو فَسَادًا فهو فَاسِدٌ ، وفَسَدَ فَسِيدٌ فهو فَسِيدُ[13] .

والفساد له أكثر من معنى في اللغة منها : ضد الصلاح ، يقال أصلح الشيء بعد إفساده أي أقامه ومنها التقاطع والتدابر ، يقال تَفَاسَدُ القوم أي : تدابروا وتقاطعوا ومن معاني الفساد أيضا : الجدب والقحط[14]، كما سبق الإشارة إلى ذلك .

وفي الاصطلاح يعني الفساد خروج الشيء عن الاعتدال قليلا كان الخروج عليه أو كثيرا ويستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة.[15]

ويطلق علم المنطق والفلسفة لفظ الفساد على " انتقاض صورة الشيء وخروجه عن الاعتدال قليلا كان

ومن ضمن تعاريف الفساد الإداري التي وردت في بعض الدراسات التي إطلعنا عنها نذكر ما يلي :

1. الفساد الإداري هو « ما تحرمه القوانين المهنية والقواعد الأخلاقية[16] »

2. الفساد الاداري هو « السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لإعتبارات خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الإجتماعية أو إرتكاب مخالفات ضد القوانين لإعتبارات شخصية»[17] .

3. الفساد الاداري هو إستغلال الموظفين الحكوميين (مديرين وتنفيذيين) وبشكل فردي أو جماعي للسلطات الممنوحة إليهم لتحقيق مصالح شخصية (مادية أو معنوية) لهم ولغيرهم غير مبالين بالقوانين والأنظمة والقيم الأخلاقية ومتجاهلين الأهداف العامة للجهاز الإداري الحكومي[18] .

وفي الحقيقة لا يوجد تعريف موحد للفساد الإداري رغم بعض المحاولات، فمنهم من وسع من مضمونه وربطه بالقيم والأخلاق والنظم السياسية وعرفوه بأنه: كل عمل من موظف عمومي مخالف للقانون والأخلاق، يرمي إلى الحصول على منفعة غير مشروعة ، أو الامتناع عن أداء عمل من علاقات وظيفية لنفس الغرض ، ومنهم من ربطه بالسلوك البيروقراطي المنحرف ، واستغلال الموظف العمومي لوظيفته وصلاحياته للحصول على منافع وميزات غير مشروعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة[19].

ومن مظاهر الفساد مايلي:

1- الرشوة واستغلال الوظيفة ، 2 -التسيب الوظيفي والإختلاس

3- التزوير والابتزاز ، 4- المحسوبية والتهرب الجبائي

المطلب الثاني : أسباب الفساد

الفرع الأول : الأسباب السياسية: تعتبر أهم العوامل التي تساعد على ظهور الفساد ونموه وانتشاره، لما توفره من بيئة مناسبة لتفشي هذه الظاهرة، ويمكننا حصر أهم الأسباب السياسية للفساد في النقاط التالية:

أ **.** تعيين القيادات الإدارية في المواقع المهمة بناء على الولاء السياسي ، بغض النظر عن الكفاءة الإدارية وهذا يفتح أبواب المحسوبية السياسية ويصيب موظفي الخدمة المدنية بالإحباط. بالإضافة إلى التعيين على أساس الولاء الجهوي أو القبلي مثلما هو شائع في البلدان النامية .

ب . تمتع المسئولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف، وبقليل من الخضوع للمساءلة .[20].

ج . ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته في كثير من الدول النامية كالأحزاب السياسية والتنظيمات الإجتماعية المختلفة ، يؤدي ذلك إلى غياب قوة التوازن المهمة في هذه المجتمعات مما يساعد على تفشي ظاهرة الفساد وانتشارها ونموها.

الفرع الثاني : الأسباب الاقتصادية:

أولا . تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية بحيث أن الأفراد يميلون إلى منح الرشاوى للمسئولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة، ويظهر التدخل الحكومي في الاستثمارات الحكومية والاعانات وتراخيص الاستيراد.....الخ

ثانيا . إنخفاض مستويات الأجور في القطاع الحكومي ومن ثم يقبل الموظفون تقاضي الرشاوى لتحقيق التوازن مع الإنفاق الخاص (الدخل والإستهلاك).

ثالثا . وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة في المجتمع ،ذلك أن توفر ثروة طبيعية كبيرة يغري المسئولين بممارسة أعمال الفساد بصورة أكبر مما في المجتمعات ذات الموارد المحدودة ،فالأرباح الخيالية الناجمة عن استثمار الموارد الطبيعية الإستراتيجية كالنفط مثلا الذي حقق أرباحا مغرية للشركات الأجنبية مما حفز على دفع الرشاوى لبعض المسئولين للفوز بامتيازات التعاقد.[21]

الفرع الثالث : الأسباب الاجتماعية والثقافية:

إن انتشار الولاءات الأسرية والقبلية والجهوية على حساب المصالح الوطنية يؤدي إلى نمو بيئة فاسدة تشجع أعمال الفساد ،حيث تعتبرها سلوكات عادية رغم أنها منافية للأخلاق والقوانين، فالكثير من الناس وخاصة في البلدان النامية لايرى أن المحسوبية والمحاباة نوع من أنواع الفساد، وهذا يعود إلى غياب ثقافة المواطنة والشعور بالإنتماء إلى الدولة نتيجة لنقص الوعي وتفشي الأمية، وغياب عمل مؤسسات المجتمع المدني في ترقية حس الإنتماء إلى الوطن .

المبحث الثالث: الفساد وإنعكاساته على التنمية

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية إعترافا متناميا بمشكلة الفساد والتصدي لمناقشتها في الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، ويظهر ذلك في المناقشات الواردة في تقرير التنمية في العالم لسنتي **1996** و**1997**، وكذلك النفوذ المتزايد للمنظمة غير الحكومية المسماة (الشفافية الدولية)[22].

وعلى المستوى الداخلي إزداد الإهتمام بقضايا الفساد من خلال التشريعات والقوانين، وإهتمام وسائل الإعلام بهذه القضايا مما أثار إهتمام المواطنين والرأي العام.

وتشير معظم الدراسات المتخصص الى أن الفساد يميل للإزدياد في عهود النمو السريع والتحديث، بسبب القيم المتغيرة ومصادر الدخل والقوة الجديدة والتوسع الحكومي، كما حصل في البلدان الآسيوية التي شهدت تطوا إقتصاديا مدهشا مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا، كذلك ينشأ الفساد في مرحلة التحول الى إقتصاد السوق، كما حصل في الإتحاد السوفياتي سابقا وبقية البلدان الإشتراكية عندما بدأت بخوصصة القطاع العام التي تزامنت مع إنتشار الفساد السياسي والإداري المنظم وتفشيه ليصل الى حد أصبحت عصابات المافيا مسيطرة على مصير البلاد تقريبا، دون أن يعني ذلك أن النظام الإشتراكي لم يعرف الفساد، إذ يكفي للدلالة على ذلك إنتشار السوق السوداء والثروات الهائلة للقائمين على تسيير الشأن العام من كبار المسئولين الى أدنى المستويات.[23]

إن التنمية كما بينا آنفا لها أبعادا متعددة منها: ماهو إقتصادي وآخر إجتماعي وسياسي،فمفهوم التنمية لم يقتصرعلى زيادة معدلات النمو ورفع وتيرة الناتج المحلي وتطوير وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين فحسب، بل هي كذلك تغيير جذري في البنية الإجتماعية تؤدي بالمجتمع إلى حالة أفضل إقتصاديا وإجتماعيا بالمعايير المتعارف عليها دوليا، كزيادة فعالية الدولة من خلال مؤسساتها في توجيه النشاط البشري وتوفيرالمناخ الديمقراطي وإتاحة الحريات العامة للمواطنين للمشاركة في توجيه السياسة العامة للبلاد، ولكن يبقى الخطر الذي يتهدد التنمية متمثلا في الفساد بمختلف أشكاله.

وفي هذا الصدد يقول السيد :(بيتر ايجن) رئيس المنظمة الدولية للشفافية :" يوجد الفساد في كل بلد تقريبا غير أن أثره المدمر يشتد في البلدان النامية،لأنه يحول دون إحراز أي تقدم في النمو الإقتصادي ويعيق توطيد أركان الديمقراطية ، ويبدد الفساد الموارد إذ يزيغ بالسياسة الحكومية عن خدمة مصالح الأغلبية ويحيد بها عن تحقيق مقاصدها، فيوجه طاقات وجهود الموظفين والمواطنين نحو الكسب السريع بدل القيام بأنشطة منتجة،ويعيق نمو روح المنافسة ويحبط الجهود الرامية الى تخفيف حدة الفقر ويولد شعورا باللامبالاة والإرتياب، فالأضرار الناجمة عن الفساد والتي تعدد أشكال الفساد أتت على مشاريع إنمائية تدعمها نوايا حسنة في بلدان الجنوب وقوضت الانتقال السياسي والاقتصادي في بلدان شرق أوربا،وإذا كان الفساد في البلد المتقدم قد يسود في مكون واحد من مكونات النظام السياسي ،فان مشكل الفساد في البلد النامي الذي تكون إدارته ومؤسساته السياسية ضعيفة يمكن أن يصبح في واقع الأمر جزءا من النظام ".[24]

ومن خلال التجارب العديدة التي مرت بها البلدان النامية في عملية التنمية سواء خلال فترة الستينيات و السبعينيات من القرن الماضي التي عرفت تجارب عديدة رأسمالية وإشتراكية، أو خلال مرحلة الثمانينيات والتسعينيات التي شهدت موجة إصلاحات اقتصادية وسياسية كثيرة ،فقد سجلت كثيرا من قضايا الفساد سواء الفساد الكبير على مستوى القمة أو الفساد الصغير على مستوى القاعدة، ومن أمثلة الفساد والإختلاس في الدول النامية أنّه في مصر سنة **1992** تم الكشف من قبل إدارة مكافحة التهرب عند قيام ثلاثة عاملين في مصلحة الضرائب بإختلاس قيمة الغرامة المالية التي دفعتها إحدى الفنانات مقابل تأخيرها في سداد الضريبة والمقدرة بحوالي **9** ألاف دولار ولم يسجلوا في السجلات سوى **5** جنيهات. كما قامت الحكومة الجزائرية بحملة واسعة ضد المختلسين وتم القبض على **57** مسؤولا بمؤسسات عامة بتهمة الرشوة وتبديد المال العام وهذا خلال سنة **1998**[25].

وفي الأرجنتين تورط بعض أقارب الرئيس الأرجنتيني السابق كارلوس منعم في عملية تبيض أموال المخدرات وبعد إكتشاف الأمر إضطر الأقارب وهم من كبار رجال الدولة إلى التخلي عن مناصبهم.

كما عرفت البلدان المتقدمة عدة قضايا فساد ففي اليابان من أشهر فضائح الفساد فضيحة رئيس الوزراء السابق –"هوسوكاوا" الذي إستطاع تحقيق أرباح بلغت قيمتها **200** مليون ين ياباني عن طريق بيع **199** سهما من إجمالي **300** سهم من شركة (Cemion Telegraph And Telephone Group) سنة **1987**.

وفي الباكستان قضت المحكمة في **1999/04/15** بسجن رئيسة الوزراء الباكستانية الراحلة (بانزير بوتو) وزوجها "علي زارداري" بالسجن خمس سنوات وغرامة مالية قيمتها **8.6** مليون دولار بعد اتهامهما بالفساد.[26]

وعليه نلاحظ أن قضايا الفساد شملت معظم البلدان سواء كانت متقدمة أو نامية ولكن من الواضح أن الفساد أكثر تأثيرا في البلدان النامية نظرا لإرتباطه بمشاريع ذات طابع إجتماعي وخدماتي موجه إلى فئات عريضة من المواطنين.

وبناءا على ذلك نجد أن جلّ البلدان لجأت إلى بعض الإجراءات الوقائية للحد من تأثير الفساد نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- التصريح بممتلكات كبار المسؤولين في الدولة قبل تولي مناصب المسؤولية العامة وأثناءها وبعدها.

2- إنشاء أجهزة رقابية ذات فعالية وصلاحيات واسعة تتمتع بالإستقلال في عملها وتقدم تقارير بشكل دوري وعلني للمواطنين.

3- العمل على تحسين المستوى المعيشي للموظفين العاملين في الأجهزة الحكومية بالشكل الذي يتماشى وحاجياتهم الاجتماعية.

4- تحسين ومراجعة التشريعات والقوانين التي تنظم الصفقات العمومية والعمليات المالية لقطع الطريق على الفساد والمفسدين.

وهناك عدة إجراءات عديدة إتخذتها الدول وحتى المنظمات العالمية للحد من الفساد،ورغم ذلك بقيت السلوكات الفاسدة تؤثر على التنمية من خلال بعض المظاهر نذكر منها:

1 . العقود الحكومية حيث يمكن للرشوة أن تؤثر على إختيار الأطراف الخاصة التي تقوم بتوريد السلع والخدمات العمومية.

2 – الإمتيازات التي تمنحها الحكومة فيمكن للرشاوى أن تؤثر على تخصيص الإمتيازات النقدية "التهرب الضريبي أو الدعم أو المعاشات أو تأمين البطالة" أو الامتيازات العينية "الحصول على الرعاية الصحية أو الإسكان أو العقارات...".

3 . الإيرادات العمومية :يمكن إستخدام الرشاوى لتقليل مبالغ الضرائب أو الرسوم الأخرى التي تحصلها الحكومة من الأطراف الخاصة.

4 . التأثير على نتائج العمليات القانونية والتنظيمية : يمكن للرشاوى أن تغير من نتائج العمليات القانونية والتنظيمية وذلك عن طريق حث الحكومة إما على التقصير في وقف الأنشطة غير المشروعة (مثل تلويث البيئة)، أو محاباة أحد الأطراف على حساب الآخر على غير النحو الواجب في الدعاوى القضائية أو غيرها من الإجراءات القانونية.

وعلى الرغم من الإجراءات الوقائية كما ذكرنا فإن كثيرا من الباحثين في المجال السياسي والإقتصادي يجمعون أن عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية فشلت فشلا ذريعا في معظم الدول النامية ،رغم أنها كرست مجهودات جبارة من أجل إحداث تنمية مستقلة مبنية على العدالة الإجتماعية ورغم الإصلاحات الإقتصادية المتتالية التي قامت بها هذه الدول فإن النتائج كانت مغايرة تماما لطموحات شعوبها ولم يتم التوصل إلى أداء سياسي وإقتصادي يُحدث تنمية حقيقية[27].

ويعود سبب الفشل إلى عوامل متعددة تختلف من بلد إلى آخر وفق معطيات موضوعية خاصة بكل بلد ولكن تشترك في معظمها في وجود حالات فساد كثيرة أثرت على مسار التنمية ،خاصة في ظل معطيات العولمة حيث أصبح العالم سوق مفتوحة تنتقل فيه رؤوس الأموال والموارد البشرية،وتشابك العلاقات التجارية...الخ،

وهذه الوضعية جعلت قضايا الفساد أكثر تعقيدا وذات أبعاد محلية وجهوية ودولية. فالفساد عدوالتنمية وهو ظاهرة معقدة ومركبة تتداخل فيها قضايا السياسة والإدارة والمال وتمتاز عملياته بأنها سرية ومتشابكة، ورغم كل الإجراءات والتشريعات والسياسات الوقائية إلا أن الفساد يبقى متواجدا على مختلف المستويات وفي مختلف البلدان.

وعليه يمكن القول إن الفساد الإداري هو سمة من سمات التخلف الإقتصادي والإجتماعي كما أنّه سمة ملازمة لعملية التحول نحو التنمية والتقدم ،ولكن تختلف مظاهر الفساد من حالات التخلف عن مظاهر المصاحبة لعملية التنمية نظرا لتغير الظروف المادية واختلاف المعطيات وتغير السلوكات الفردية والجماعية.

ومن الشروط اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية بنجاح هي: الشفافية والمساءلة والحكم الراشد، بالإضافة الى فعالية الحكومة وتمتعها بالكفاءة والخبرة الإدارية اللازمة، وتكمن هذه الشروط في أنها تحصن المجتمع من آفة الفساد ومايقترن به من مظاهر الفوضى والتسيب واللامبالاة، وانعدام الحس بالمسؤولية، فإذا كانت القواعد المنظمة للحياة العامة قواعد موضوعية وعلنية،واذاكانت القرارات الحكومية رشيدة من حيث خياراتها ومرتكزاتها ومبرراتها ودوافعها، وإذا كان المسئولين كل في مجال عمله على مستوى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية يخضعون للرقابة السابقة واللاحقة، فان عجلة التنمية ستندفع الى الأمام وستنكمش حالات الفساد وهدر الموارد .

وهذا يقتضي إقامة نظام سياسي يقوم على على مبدأ التعددية السياسية المستند الى الإنتخابات العامة النزيهة،وأن يرتكز هذا النظام على مبدأ الفصل بين السلطات ،وأن يتضمن إحترام ممارسة المواطنين لحقوقهم المدنية والسياسية وعلى رأسها حرية التعبير ،وبذلك يتم تصويب السياسات التي تتسبب في هدر الموارد،وحصر ثروات المسئولين ومصدرها من قبل الأجهزة الرقابية،واعطاء صلاحيات واسعة لجهاز رقابي واحد يتمتع بالإستقلال في مراقبة السلطات الثلاث ،ويعد هذا الجهاز تقارير دورية تكون في متناول المواطنين وأعضاء المجالس التشريعية والقيادات الحزبية والمجتمع

المدني، وهذا مايؤدي الى إشاعة مناخ ثقافي وفكري يحد من الإنخراط في الممارسات الفاسدة،وينشر ثقافة القيم الحميدة والنزاهة والأمانة والإحساس بالمسؤولية الفردية والجماعية.

الخاتمة والنتائج :

ويمكننا إيجاز نتائج هذه الورقة البحثية في النقاط التالية:

1- أن التنمية عملية إرادية واعية الهدف منها التحسين المستمر لحياة الناس في مختلف المجالات بما يحقق لهم تلبية مطالبهم المختلفة ،وذلك باستخدام أمثل للموارد المتاحة للمجتمع مع تحديد الأولويات في تحقيق الأهداف.وعملية شاملة ومستمرة فهي ليست حالة مؤقتة ولا جزئية، كما أنها عملية مقصودة ومخططة تنهض بها الدولة عن طريق أجهزتها الإدارية.

2 - الفساد ظاهرة مركبة تتخذ أشكالا متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتتنوع أسبابها ومن ثم يصعب دراستها من جانب دون بقية الجوانب االأخرى و ينمو الفساد في بيئة تتميز بانخفاض المنافسة السياسية وتدني المستوى الإقتصادي، وتخلف المجتمع المدني وضعف آليات الرقابة والمحاسبة.كما أن المحيط الدولي والتطور التكنولوجي جعل من الفساد ظاهرة عالمية تنتقل من مجتمع إلى آخر بأقصر الطرق نتيجة تطور وسائل الاتصال، وتشابك العلاقات المالية والإقتصادية بين الدول والشركات والأفراد.

3 - إنّ مسار التنمية في البلدان النامية يواجه الكثير من المعوقات السياسية والإقتصادية

والتنظيمية والإجتماعية والطبيعية، ينبغي بذل جهودا كبيرة لتذليلها والسيطرة عليها من أجل الوصول الى أهداف التنمية والمتمثلة أساسا في تحقيق الرفاهية للإنسان.

4 - للفساد تأثير سلبي على عملية التنمية ذلك أنه يساهم في إهدار المال العام ولتلاعب بنوعية البنية التحتية والمرافق العامة، والإخلال بالعلاقات الوظيفية داخل المؤسسات الإدارية والإقتصادية، وإفساد للسلوكات والتصرفات المهنية .

قائمة المراجع والمصادر :

1 – جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية ،الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الأردن عمان،2010،ص21.

2 – نفس المرجع السابق،ص21.

* اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة (اعلان الحق في التنمية) بموجب القرار رقم 128/41 الصادر في 4 ديسمبر 1986 وتحفظت عليه بعض البلدان ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، ويضم الاعلان ديباجة طويلة وعشرة (10) مواد.

4 – مدحت القريشي، مرجع سابق، ص125.

5 – نفس المرجع السابق، ص126.

6 – عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،مرجع سابق،ص17.

7 – عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، أثر الفساد في التنمية، الموقع:www.alhadhariya.net 08/07/2008

8 – حلاوة و صالح، مرجع سابق،ص22.

9 – المرجع نفسه، ص198.

10 – الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة رقم 41 . 128 المؤرخ في 04 ديسمبر1986، ص 2.

11 – عبد الوهاب محمود المصري، في سبيل تنمية بديلة (وقضايا أخرى)، سوريا، منشورات وزارة الثقافة،2002،ص.12

13 – عبد الله بن عبد الكريم السالم ، مرجع سابق ، ص 306.

13 – محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، بيروت، مكتبة لبنان، مادة فسد .

14 – آدم نوح علي معابدة ، مفهوم الفساد الإداري ومعاييره في التشريع الإسلامي ، دراسة مقارنة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 21 ، العدد الثاني ، 2005 ، ص 413 .

15 – محمد أحمد صالح : التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية ، مجمع أعمال ملتقى مكافحة الفساد، الجزء 1– الرياض:مركز الدراسات و البحوث لأكاديمية نايف للعلوم الأمنية 2003 ،ص 122.

16 – ميني إيف، الفساد في نهاية القرن قيم التغيير والأزمة والحلول، المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية، العدد 149 سبتمبر 1997 ، ص 7 .

17 – عاصم الأعرجي، دراسات معاصرة في التطوير الإداري، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار الفكر 1995 ، ص 300 .

18 – إبراهيم صفاء الدين وأكثم الصرايرة، العلاقة بين تدني المستوى المعيشي للموظفين والفساد الإداري من وجهة نظر الموظفين، دراسة ميدانية في الدوائر الحكومية لمحافظة جرش بالأردن، مجلة الإداري، العدد 87،2001، ص 43

19 – فتحي بن حسن السكري ، دراسة حول أسس وأساليب مقاومة الفساد الإداري، ورقة عمل مقدمة في ندوة « دور المؤسسات المالية والمعرفية في مكافحة غسيل الأموال »، تونس ، 23 جويلية 2007 ، ص 150.

20 – زياد عربية ابن علي ، مرجع سابق ، ص 5.

21 – ناصر عبيد الناصر ، الفساد الإداري ماله و ما عليه ، صحيفة البعث ، 11 جانفي 2002 ، نقلا عن موقع الانترنيت ،أخبار الشرق ، ص 2.

22 – شيريل وجراى ودانيال كوفمان Daniel kanfmann and cheryl w.Gray)) الفساد والتنمية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد35، العدد1، مارس1998، ص7.

23 . حسن أبو حمود، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن، العدد 2001، ص 451.

24 بيتر ايجن، رسالة رئيس المنظمة الدولية للشفافية ،الى ندوة الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية، المنعقدة في باريس في 24 و25 أكتوبر

1997،برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالتعاون مع مركز التنمية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ص 2 .

25 – د. محمد عمر الحاجي، غسيل الأموال، الطبعة الأولى، سوريا، دمشق، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص25.

26 – نفس المرجع السابق الذكر،ص40.

27 – الأخضر عزي ود.غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، مجلة علوم إنسانية، مجلة إلكترونية، العدد21، مارس2005، ص5.